في ختام مؤتمره الخامس عشر بمسقط

الاتحاد البرلماني العربي يؤكد على التضامن بين الدول العربية في ظل المستجدات الدولية

مسقط / محمد الشيباني، (و.أ.س):

■ رحب رؤساء البرلمانات العربية بالمبادرة التي أطلقها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - يحفظه الله - أبان القمة العربية الاقتصادية التي عقدت في دولة الكويت، بدعوته الى وأد الخلافات بين الاشقاء والتطلع الى المستقبل، كما رحبوا بالاستجابة السريعة والصادقة لهذه المبادرة من جانب القادة العرب، وبالخطوات الجادة التي اعقبتها على طريق تنقية الأجواء بين البلدان الشقيقة، كما أعربوا عن أملهم بأن يتمكن مؤتمر القمة العربية القادم في الدوحة من رأب الصدع وتوحيد الصف وحل الخلافات العربية - العربية وإحياء التضامن العربي في إطار استراتيجية عملية تمكن الأمة العربية من مواجهة الأخطار المحدقة بها، ومتابعة مسيرة تطورها واثبات وجودها الفاعل على الصعيد الدولي.

جاء ذلك في البيان الختامي الذي تلي خلال الجلسة الختامية للمؤتمر الخامس عشر للاتحاد البرلماني العربي الذي اختتم اعماله مساء أمس الاثنين في العاصمة العمانية مسقط، وترأس معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن ابراهيم آل الشيخ وفد المملكة العربية السعودية في المشاركة في هذا المؤتمر.

هذا وقد تضمن البيان الختامي التأكيد على التضامن العربي في ظل المستجدات الدولية الراهنة، كما حث على مسيرة التحديث والتطوير في الوطن العربي، وأكد على اهمية القرارات الصادرة عن القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية التي عقدت في الكويت ويدعو الى ضرورة تطبيق قراراتها كأساس للوحدة العربية من خلال البوابة الاقتصادية التي تربط مصالح الشعوب العربية.

استقبال نائب رئيس مجلس الوزراء العماني لرؤساء البرلمانات العربية (و.أ.س)

وأعرب المؤتمر عن ادانته واستنكاره الشديدين للعدوان الاسرائيلي الوحشي على قطاع غزة، ويتابع بقلق الوضع الانساني المتردي في قطاع غزة نتيجة للحصار والإغلاق والعدوان الإسرائيلي الغاشم الذي تعرض له القطاع مؤخراً.

وناشد حكومات وشعوب الأمتين العربية والإسلامية وجميع الشعوب المحبة للسلام تكثيف مساعداتها الإنسانية والمادية لقطاع غزة.

واعرب المؤتمر عن دعمه حق دولة الإمارات العربية المتحدة الكامل على جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى، ويؤيد الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها دولة الإمارات العربية المتحدة لإستعادة سيادتها على جزرها المحتلة.

كما تدارس المؤتمر القرار الذي اصدرته المحكمة الجنائية الدولية بإصدار مذكرة توقيف بحق فخامة الرئيس عمر حسن البشير رئيس جمهورية السودان، واعرب المؤتمر عن رفضه بشكل قاطع لهذا القرار ويعتبره مؤسساً على افتراضات خاطئة ويشكل خرقاً فاضحاً للقانون الدولي وانتهاكا لسيادة جمهورية السودان، كما اشاد بالجهود التي يبذلها الاتحاد الإفريقي والجامعة العربية والدول الصديقة من اجل تحقيق السلام في دارفور.

على صعيد آخر استقبل صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد نائب رئيس مجلس الوزراء في العاصمة العمانية مسقط أمس معالي رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ وأصحاب المعالي رؤساء البرلمانات العربية المشاركين في المؤتمر الخامس عشر للاتحاد البرلماني العربي الذي استضافته سلطنة عمان لمدة ثلاثة أيام.

وعبَّر أصحاب المعالي رؤساء البرلمانات العربية خلال الاستقبال عن شكرهم وتقيرهم نظير استضافة سلطنة عمان لأعمال المؤتمر الخامس عشر للاتحاد البرلماني العربي وما أحيطوا به من حفاوة استقبال وكرم ضيافة وطيب إقامة وحسن في التنظيم والإعداد الأمر الذي كفل النجاح لأعمال اجتماعهم وخروجه قرارات ونتائج تعزز وتدعم التعاون المشترك بين الدول العربية.

من ناحية أخرى أقام سفير خادم الحرمين الشريفين لدى سلطنة عمان الأستاذ عبدالعزيز بن سليمان التركي مساء أمس حفل عشاء تكريماً لمعالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ.

حضر حفل العشاء عدد من المسؤولين ووفد المجلس المرافق لمعاليه للمشاركة في المؤتمر الخامس عشر للاتحاد البرلماني العربي.

في كلمة ألقاها أمام مؤتمر حقوق الإنسان المنعقد بجنيف:

الدكتور عطار: المملكة تتطلع لتأمين الغذاء لكافة الدول الأقل نمواً

جنيف - (واس):

■ أكد معالي الدكتور عبدالوهاب عطار مندوب المملكة الدائم لدى الامم المتحدة بجنيف أمام الدورة العاشرة لمجلس حقوق الانسان المنعقدة حاليا ترحيب وفد المملكة بالتقرير الشامل الذي أعده المقرر الخاص المعنى بالحق في الغذاء والجهود الدولية لحماية الحق في الغذاء للجميع. وأعرب معاليه عن دعم وفد المملكة لجهود المقرر الخاص في هذا الصدد وعن الاستعداد للتعاون معه لانجاح مهمته.

وأشار سفير المملكة ومندوبها الدائم لدى الامم المتحدة بجنيف في كلمته الى اطلاع وفد المملكة باهتمام على التقرير الذي قدمه المقرر الخاص المعنى بالحق في الغذاء وعلى التوصيات الذي تضمنها تقريره. مشيرا للدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه الدول او المنظمات الدولية الاخرى المعنية بالزراعة والاغذية والتي يمكن أن تقوم بدور اكبر في تأمين وحماية الحق في غذاء مناسب لكافة الشعوب خصوصا في الدول الاقل نموا.

وأكد معالي الدكتور عبدالوهاب عطار أن حكومة المملكة تسعى جاهدة لتقديم الدعم على المستويين الثنائي والمتعدد الاطراف، ففي إطار الجهود الدولية المتعلقة بالحق في الغذاء المقدمة لمجلس حقوق الانسان أو للجمعية العامة قدمت المملكة للدول النامية والمنظمات الدولية العاملة في الحالات الانسانية مساعدات مالية وعينية تقدر بأكثر من أربع وعشرين بليون دولار أمريكي كما قدمت تبرعا في عام ٢٠٠٨ بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار أمريكي لصالح برنامج الغذاء العالمي التابع للامم المتحدة وذلك استجابة للنداء الذي وجهة الامين العام لحل أزمة الغذاء العالمية وقد أسهمت تلك التبرعات في دعم عدد من الحقوق بما في ذلك الحق في الغذاء.

كما ضاعفت المملكة مساهماتها في عملية تجديد موارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الايفاد بمبلغ خمسين مليون دولار أمريكي. وأعرب مندوب المملكة الدكتور عبدالوهاب عطار عن تطلع وفد المملكة الى نتائج ايجابية لهذه الدورة خصوصا فيما يتعلق بالحق في الغذاء والتي من المؤمل أن تساهم في تخفيف آثار أزمة الغذاء في بعض دول العالم.

المهدي يطرح من القاهرة مبادرة للخروج من الأزمة الراهنة في السودان

القاهرة : مكتب الرياض

■ أكد الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى أن الجامعة تعمل على تفعيل حزمة الحل العربية بشأن السودان ، مشيرا الى أنه تم الاتفاق مع الحكومة السودانية على تنشيطها بسرعة .

وأعرب موسى ، في تصريحات للصحافيين أمس"الاثنين" ،عن أمله في أن تنجح مساعي الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي للتوفيق بين متطلبات العدالة والحفاظ على الاستقرار في السودان والعمل على الخروج من الأزمة الخطيرة التي يتعرض لها حاليا بالطريقة التي تجعل الكل يتعامل معها للحفاظ على وحدة السودان واستقراره.

وتابع :ان كل ما نعمل من أجله هو أن نوفق بين إجراءات ومتطلبات العدالة من ناحية ، ومقتضيات الحفاظ على سيادة السودان وعلى استقراره من ناخية أخرى ، خصوصا مع التحديات الكثيرة التي تواجه السودان ويتعرض لها.

ووصف موسى زيارته الأخيرة إلى السودان بأنها "كانت مهمة" ، وقال : إنها كانت تهدف إلى الإحاطة بتداعيات الأحداث الأخيرة بعد قرار المحكمة الجنائية الدولية توقيف الرئيس السوداني عمر البشير .

وأضاف: إنه حرص خلال الزيارة على الالتقاء بالرئيس البشير ونائبه وبعدد من الوزراء والفعاليات السودانية وممثلي الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي بهدف العمل على الإحاطة بتداعيات الأحداث الاخيرة بعد قرار المحكمة الجنائية الدولية باعتقال الرئيس البشير.

وحول رؤيته لقرار السودان طرد عدد من المنظمات الانسانية العاملة في دارفور وهل يعد هذا تصعيدا؟ ،قال موسى: انه فيما يتعلق بالمنظمات الانسانية العاملة في دارفور ، فهناك أكثر من مائة منظمة لاتزال تعمل هناك وكلها منظمات أمريكية وأوروبية وعربية وسودانية الأمر الذي يجعل المهمة الانسانية مستمرة".

وبالنسبة للمنظمات التي أنهيت مهمتها لأسباب قامت بشرحها الحكومة السودانية، قال موسى: إنه تجرى الآن مباحثات لسد الفجوة ولترتيب الأمور إنسانيا في دارفور مع الحكومة السودانية وعدد من هذه المنظمات ومع الامم المتحدة،ومن هذه الناحية كان هناك توافق على المضي قدما في الحفاظ على الأنشطة الانسانية في دارفور وهذا هو اهتمام الحكومة السودانية على أساس التزام كل منظمة بالاتفاقيات التى وقعتها مع الحكومة السودانية".

وتابع موسى: ان أهل دارفور يعانون معاناة كبيرة ويحتاجون إلى الكثير من مشروعات التنمية ، ولكن الذي اطلعت عليه من مشروعات سواء بدأت أي في سبيلها للبدء أو في إطار التنفيذ منذ فترة كلها تعمل على تنشيط التنمية في دارفور".

وردا على سؤال حول الوفد العربي الافريقي الذي سيسافر إلى نيويورك وهل تقرر موعد لسفره؟، قال موسى : إننا نتفاهم في هذا الشأن مع الاتحاد الافريقي وكنا على اتصال به خلال الأيام القليلة الماضية، ومن خلال هذه الاتصالات سنتفق على الموعد المناسب لعرض الأمر في مجلس الأمن وما يتطلبه الأمر من اتصالات بعدد من العواصم الفاعلة في مجلس الأمن.

وحول التحركات القانونية في الأزمة السودانية وإلى أين وصلت؟، أشار الأمين العام للجامعة العربية الى أنه لم يحدث شيء حتى الآن، والموقف العربي بشأن التحرك القانوني هو الذي عبر عنه القرار الذي صدر عن وزراء الخارجية العرب يوم الاربعاء الماضي.

في غضون ذلك ، أكد زعيم حزب الأمة السوداني الصادق المهدي ،خلال لقائه مع أعضاء المجلس المصري للشؤون الخارجية ، رفضه توقيف الرئيس عمر البشير ، منبها الى أن فكرة تسليم رأس الدولة سيكون لها تأثير كبير وتداعيات خطيرة على الاوضاع فى السودان .

واقترح المهدى مبادرة لحل هذه الازمة وضرورة التعامل بهدوء مع هذه القضية تتضمن إنشاء محكمة هجين "مختلطة" من قضاة عرب وافارقة وبقانون خاص لمحاسبة كل مسؤول عن جرائم ارتكبت في دارفور.

وأوضح المهدي أن مبادرته تتضمن أيضا تأجيل القرار الصادر عن المحكمة الجنائية الدولية مع الاسراع في حل مشكلة دارفور وبصورة استثنائية والاستجابة لمطالب اهل دارفور ، بالاضافة الى ضرورة الاصلاح السياسى لتحقيق التحول الديمقراطى وتحقيق التغيير في النظام السياسي من خلال الانتخابات وليس من خلال "المقارعة "على حد قوله.

وحذر الصادق المهدي من أي محاولة للانقلاب على النظام في الوقت الحالي،قائلا :انها مرفوضة وستخرج عن اطار البرنامج الوطني الديمقراطي" ، مضيفا انه يجب استثمار هذه الأزمة الخطيرة الحالية التي يعيشها السودان وتحويلها الى فرصة للحل يتفق بموجبها السودانيون على التعامل قانونيا وسياسيا مع الوضع .

وقال المهدي :إننا نرفض أن يدار الشأن السودانى بقرارات خارجية ، فالقضية بيد السودانيين

ويجب أن يكون الحل آتيا من السودان ولابد من احتواء الموقف لان التداعيات خطيرة"، مؤكدا رفضه فكرة عقد مؤتمر دولي لحل المشكلة السودانية.

وأعرب المهدي عن اعتقاده بأن اجتماع الدوحة الأخير بالنسبة للسودان ،ورغم أنه وصل الى نتيجة وابرم اتفاقا، إلا أنه يى نفس الوقت نقض اتفاقا آخر كان موجودا ، مشيرا الى أن "منى اركو ميناوي" كبير مساعدي الرئيس السوداني وأحد اطراف اتفاق ابوجا للسلام في دارفور مع الحكومة اتخذ موقفا معاديا من اجتماع الدوحة الذي كرس الخلافات السودانية.

الترابي غداة الإفراج عنه: على البشير المثول أمام الجنائية الدولية

الخرطوم - أ. ف. ب:

■ أكد الزعيم الاسلامي المعارض حسن الترابي أمس غداة الإفراج عنه إثر شهرين من الاعتقال انه يؤيد المحكمة الجنائية الدولية التي اصدرت مذكرة توقيف بحق الرئيس عمر البشير.

وقال الترابي لفرانس برس من منزله في المنشية، في ضاحية الخرطوم، «انا رجل قانوني واؤمن بالعدالة الدولية (..) انا اوافق على العدالة الدولية بغض النظر كانت معنا او ضدنا». وقال «قرأت مذكرة (مدعي عام المحكمة الجنائية لويس مارينو) اوكامبو وهي مذكرة مهمة. كنت اعرف انه لن يتم رفضها نهائيا» من القضاة.

وكان العشرات من انصار الترابي مجتمعين في منزله لتهنئة الشيخ البالغ من العمر ٧٧ على خروجه من السجن.

واعلنت امامة، ابنة الترابي، لوكالة فرانس برس ان السلطات افرجت عن ابيها من سجن بورسودان على البحر الاحمر ونقلته بالطائرة الى منزله ليل الاحد.

ولم تعرف بعد اسباب الافراج عن الترابي الذين قال المقربون منه ان صحته تدهورت قبل اسبوع.

لكنه بدا مشرقا، رغم ان صوته كان مبحوحا. ومع ذلك قال ان «اطلاق سراحي لن يجعلني اترك معارضة الحكومة».

واعتقل الترابي (٧٧ عاما) احد المعارضين البارزين للنظام عدة مرات خلال حياته السياسية الممتدة لنحو اربعة عقود، وكان اخرها في ١٤ كانون الثاني/يناير بعدما اعتبر ان الرئيس البشير «يتحمل مسؤولية سياسية) عن الجرائم التي ارتكبت في دارفور، غرب السودان.

واعلن معظم السياسيين السودانيين تاييدهم للبشير في رفضه لقرار المحكمة الجنائية الدولية، ماعدا الترابي واعضاء حزب «المؤتمر الشعبي» الذي يتزعمه.

وكرر الترابي بعد خروجه من السجن قوله ان على البشير ان يمثل امام المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي.

وردا على سؤال ان كان الرئيس البشير هو الذي امر بالافراج عنه، قال الترابي «الحكومة الان في ازمة حقيقية ولا احد يعرف من يدير العملية السياسية. حتى التاسعة مساء البارحة لم يكن القرار قد صدر بعد».

وكثف البشير منذ صدور مذكرة التوقيف بحقه الاربعاء المشاركة في تجمعات سياسية مؤيدة له ليشجب «الاستعمار الجديد» المتمثل في الدول الغربية التي قال ان المحكمة الجنائية الدولية تشكل اداة لها.

ووصف الترابي تظاهرات التاييد للبشير بانها جزء من «الحملة الدعائية»، وقال «نعرف تماما شعور الناس». وقال ان ردة فعل الحكومة على مذكرة التوقيف «ليست بالمستوى المطلوب وعليهم ان يفتحوا النوافذ للحرية».

وكرر الترابي قوله ان على البشير «تحمل المسؤولية السياسية لما جرى في دارفور من تقتيل وعمليات القتل التي جرت بصورة واسعة، ومن حرق للقرى والاغتصابات انطلاقا من واقع مسؤوليته السياسية». وهذه التصريحات هي التي كانت وراء اعتقال الترابي في المرة الاخيرة. واتهم البشير الترابي سابقا بمحاولة الانقلاب عليه او باقامة علاقات مع خليل ابراهيم زعيم حركة العدل والمساواة، الاكثر نشاطا بين حركات التمرد في دارفور. ونفذت حركة العدل والمساواة هجوما في ايار/مايو على مدينة ام درمان المجاورة للخرطوم لكن قوات الامن السودانية تصدت لها.